



تفكك الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية: مقارنة ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية "دراسة تحليلية مقارنة"

د.حمودة المختار سالم كلوخ

دكتوراه في العلوم السياسية – علاقات دولية

كلية القانون والعلوم السياسية الزنتان – جامعة الزنتان

hamoudah@uoz.edu.ly

A Post-Realist and Post-Liberal Approach :The Disintegration of Classical Frameworks in International Relations

"A Comparative Analytical Study"

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحولات النظرية في العلاقات الدولية من منظور تفكك الأطر الكلاسيكية، مركزة على مقاربتَي ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية كبدايات تفسيرية لواقع دولي معقد ومتعدد الأقطاب، وتبرز الدراسة أن الهيمنة الطويلة للواقعية والليبرالية لم تعد كافية لمواجهة التحولات البنوية والمعرفية، بما في ذلك صعود الفواعل غير الدولتية، وتغير طبيعة القوة، وتداخل الأمن بالاقتصاد والتكنولوجيا ومن خلال تحليل معمق للنصوص النظرية والدراسات الفكرية المعاصرة، تبيّن قدرة كل مقارنة على إعادة بناء مفاهيم القوة، الأمن، الشرعية، والفاعلية الدولية، وتقديم تفسير شامل للظواهر المعاصرة، مع إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف بين المقاربتين كما تؤكد الدراسة أن التعددية النظرية تمثل أفقًا معرفيًا يسمح بدمج الأدوات التحليلية المتنوعة، والتفاعل بين المستويات المختلفة للفاعلين، بما يعزز القدرة التفسيرية ويمنح الباحثين إطارًا تكامليًا للتعامل مع ديناميات النظام الدولي المعقدة والمتغيرة وتستخلص الدراسة أن الفهم النقدي والتكاملي لهذه المقاربات لا يقتصر على مجرد تقييم النظريات القائمة، بل يمتد إلى صياغة أطر تحليلية جديدة يمكن أن تواكب التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في عالم متغير، مع تقديم تصور واضح لأفق التعددية النظرية كحلقة وصل بين المدارس الفكرية المختلفة، وهو ما يفتح آفاقًا واسعة للبحث المستقبلي وتطوير النظرية في العلاقات الدولية.

Abstract:

This study explores the transformations of international relations theory through the lens of the disintegration of classical frameworks, focusing on post-realism and post-liberalism as interpretive alternatives for a complex, multipolar world. The study reveals that the long-standing dominance of realism and liberalism is no longer sufficient to address structural and epistemic shifts, including the rise of non-state actors, the changing nature of power, and the convergence of security, economy, and technology. Through an in-depth analysis of theoretical texts and contemporary intellectual studies, the research examines each approach's capacity to reconstruct the concepts of power, security, legitimacy, and international agency, while highlighting areas of convergence and divergence between them. The study also emphasizes that theoretical pluralism represents an epistemic horizon, allowing the integration of diverse analytical tools and the interaction between multiple levels of actors, enhancing explanatory power and providing scholars with a comprehensive framework to navigate the complexities and dynamics of the modern international system. The findings indicate that a critical and integrative understanding of these approaches extends beyond mere evaluation of existing theories, offering new analytical frameworks capable of addressing political, economic, and technological



transformations in a changing world, while positioning theoretical pluralism as a bridge among diverse intellectual traditions, thus opening wide avenues for future research and theoretical development in international relations.

استلام الورقة: 2026-02-16 - قبول الورقة: 2026-02-24 - نشر الورقة: 2026-03-02

الكلمات المفتاحية: الأطر الكلاسيكية. الواقعية. الليبرالية. ما بعد الواقعية. ما بعد الليبرالية. الفواعل غير الدولتية. القوة. الأمن. الشرعية. التعددية النظرية

Keywords: classical frameworks, realism, liberalism, post-realism, post-liberalism, non-state actors, power, security, legitimacy, theoretical pluralism

المقدمة .

لم تكن النظريات الكبرى في العلاقات الدولية مجرد أدوات تفسيرية محايدة، بل شكّلت، عبر تاريخها، أنساقاً معرفية متكاملة أسهمت في صياغة فهم العالم، وحددت حدود الممكن في السياسة الدولية، ورَسَخَت تصورات مخصصة عن الدولة، والقوة، والأمن، والنظام، وفي هذا السياق، احتلّت الواقعية والليبرالية موقع الصدارة بوصفهما الإطارين الكلاسيكيين الأكثر رسوخاً وتأثيراً، حيث قامتا بدور تأسيس في تنظيم الحقل النظري للعلاقات الدولية، وضبط لغته المفاهيمية، وتوجيه أسئلته المركزية.

غير أنّ التحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين لم تعد مجرد تغييرات ظرفية في توازنات القوة أو أنماط التحالف، بل أضحّت تحولات بنيوية ومعرفية مست جوهر الفعل الدولي ذاته، وأعدت تشكيل معاني السيادة، ومفاهيم الفاعل، وحدود السلطة، وأنماط الصراع والتعاون، فقد تراجعت مركزية الدولة القومية بوصفها الفاعل الأوحّد، وصعدت فواعل غير دولية عابرة للحدود، وتحوّلت القوة من معادلة مادية صلبة إلى بنية مركبة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والرمزية والخطابية، الأمر الذي كشف عن تصدّعات عميقة في قدرة الأطر الكلاسيكية على الإحاطة الشاملة بالواقع الدولي المتحوّل.

ومن منظور فلسفة السياسة، يمكن النظر إلى هذا التحول بوصفه انتقالاً من يقين نظري إلى سيولة معرفية، حيث لم يعد ممكناً الاحتكام إلى نماذج تفسيرية مغلقة تفترض ثبات الفاعلين أو استقرار البنى، بل بات الحقل الدولي فضاءً مفتوحاً للتعقيد واللايقين، وتعدد المستويات، أما من زاوية الفقه اللغوي للمفاهيم السياسية، فإن الأزمة لا تكمن فقط في قصور التفسير، بل في اهتزاز الدلالة ذاتها إذ فقدت مفاهيم مثل القوة، والأمن، والنظام الدولي معناها الأحادي، وأضحّت دوائلاً متحركة، تُعاد صياغتها بحسب السياق، والخطاب، والبنية المعرفية التي تُنتجها.

وفي هذا الإطار، برزت مقاربات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية بوصفها محاولات نقدية لإعادة بناء الحقل النظري، لا عبر القطيعة التامة مع الأطر الكلاسيكية، بل من خلال تفكيك مسلّماتها، وتوسيع ألقها المفاهيمي، وإدماج عناصر كانت مهمّشة أو مستبعدة في التحليل التقليدي، كالأفكار، والهويات، والخطابات، والشبكات، وأنماط السلطة غير المادية، فالمقاربتان لا تسعيان إلى إلغاء الواقعية أو الليبرالية بقدر ما تعلمان على نزع احتكارهما للتفسير، وفتح المجال أمام تعددية نظرية أكثر قدرة على استيعاب تعقيدات النظام الدولي المعاصر.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى مقارنة تفكك الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية مقارنة تحليلية مقارنة، تُعيد مساءلة الأسس المعرفية والمنهجية للواقعية والليبرالية، وتفحص مظاهر قصورهما التفسيري في ضوء التحولات الدولية الراهنة ثم تنتقل إلى تحليل إسهامات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية بوصفهما بدائل تفسيرية تحاول استيعاب هذا التحول، من حيث المفاهيم، والمنهج، والقدرة على تفسير الظواهر الدولية المستجدة، كما يسعى إلى الإسهام في إعادة بناء النقاش المعرفي في حقل العلاقات الدولية، من خلال تأكيد أن ما يشهده هذا الحقل ليس نهاية للنظرية، بل انتقال من هيمنة نموذجية مغلقة إلى أفق تعددي مفتوح، تُعاد فيه صياغة المفاهيم وتُختبر فيه الحدود، ويُعاد فيه تعريف السياسة الدولية بوصفها مجالاً متحرّكاً لا يستقر على تفسير واحد.



إشكالية البحث

هيمنت الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية، على البناء النظري للحقل لفترة طويلة، بوصفهما الإطارين الأكثر حضوراً وقدرة على تفسير بنية النظام الدولي وأنماط سلوك الفاعلين فيه، وقد استند هذا التصور إلى مسلمات مركزية، في مقدمتها مركزية الدولة القومية، وثبات مفاهيم القوة والمصلحة وافتراض عقلانية السلوك السياسي في بيئة دولية فوضوية أو قابلة للتنظيم المؤسسي غير أن التحولات البنوية والمعرفية المتسارعة التي شهدتها النظام الدولي في العقود الأخيرة كشفت عن حدود متزايدة لهذه الأطر التفسيرية إذ أفضى تصاعد دور الفواعل غير الدولتية، وتغير طبيعة القوة من بعدها المادي الصلب إلى أبعاد مركبة تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والمعرفة والفضاء السبراني، فضلاً عن التداخل المتزايد بين الأمن والاقتصاد والسياسة والتقنية، إلى إرباك الافتراضات الكلاسيكية التي قامت عليها الواقعية والليبرالية، وأضعف قدرتها على الإحاطة الشاملة بتعقيدات الواقع الدولي المعاصر.

وانطلاقاً من ذلك، تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل حول طبيعة هذا التفكك الذي أصاب الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية: هل يمثل أزمة تفسيرية عابرة، أم تحولاً بنوياً أعمق في أسس التفكير النظري ذاته؟ وإلى أي مدى تمثل مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية استجابة معرفية ومنهجية قادرة على تجاوز القصور التفسيري للأطر الكلاسيكية، وتقديم بدائل تحليلية أكثر مرونة واستيعاباً للتحولات البنوية والمعرفية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر؟

أسئلة البحث

السؤال الرئيسي: كيف يمكن تفسير تفكك الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية وإلى أي مدى تسهم مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية في تقديم بدائل تفسيرية ومنهجية قادرة على استيعاب التحولات البنوية والمعرفية في النظام الدولي المعاصر؟

الأسئلة الفرعية

أ- ما الأسس المعرفية والمنهجية التي قامت عليها كل من الواقعية والليبرالية الكلاسيكية في حقل العلاقات الدولية؟
ب- ما مظاهر القصور التفسيري التي تعاني منها الأطر الكلاسيكية في ضوء التحولات الدولية المعاصرة على مستوى الفاعلين، والقوة، وبنية النظام الدولي؟

ت- كيف تعيد مقارنة ما بعد الواقعية بناء وتعريف مفاهيم القوة، والأمن، والفاعل الدولي، خارج إطار الدولة-المركز؟
ث- كيف تُعيد مقارنة ما بعد الليبرالية مساءلة سردية النظام الليبرالي العالمي، وحدود فاعلية مؤسساته وآليات الحوكمة الدولية؟
ج- ما أوجه الالتقاء والاختلاف بين مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية من حيث المنطلقات المعرفية، والأدوات التحليلية، والقدرة التفسيرية للتغير الدولي؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية المتكاملة، التي تنطلق من تشخيص أزمة الأطر التفسيرية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وتمتد إلى تقييم البدائل النظرية المعاصرة، وذلك على النحو الآتي:

أ- تحليل الأسباب البنوية والمعرفية لتفكك الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية
ب- تقييم قدرة مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية على تفسير الظواهر الدولية المعاصرة
ت- تقديم مقارنة نظرية ومنهجية معمقة بين ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية
ث- الإسهام في تطوير النقاش النظري حول تحولات حقل العلاقات الدولية

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية مركبة تجمع بين المنهج الوصفي- التحليلي والمنهج المقارن، بهدف تقديم تحليل دقيق وشامل للأطر النظرية في العلاقات الدولية ويستخدم هذا المنهج لدراسة الأطر الكلاسيكية والحديثة من حيث الأسس المعرفية والمفاهيمية والبنى المنطقية، بما يتيح كشف نقاط القوة والقصور في كل إطار وفهم التحولات البنوية والمعرفية التي ساهمت في تفككها، وفي



الوقت نفسه، يوظف المنهج المقارن لإجراء تحليل متعمق بين مقاربتى ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية من حيث المفاهيم الأساسية، والمنهج، والقدرة التفسيرية، لتحديد أوجه الالتقاء والاختلاف بينهما، وإبراز مساهماتهما في تقديم بدائل تفسيرية أكثر مرونة لفهم الظواهر الدولية المعاصرة، وتعتمد أدوات البحث على تحليل النصوص النظرية والدراسات الفكرية المعاصرة، بما يضمن استناد النتائج إلى أساس معرفي متين ومتجذر في الأدبيات الأكاديمية الحديثة.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: تتناول دراسة د. علي حسين القحطاني موضوع تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من منظور تحليلي نقدي، مركزة على المراحل الأساسية التي مرت بها الواقعية منذ نشأتها الكلاسيكية في القرن العشرين حتى تحولاتها البنيوية في سياق الواقعية الجديدة، كما تسعى الدراسة إلى استجلاء الأسس المعرفية والمنهجية للنظرية الواقعية، والإحاطة بالتحولات التي طرأت على مفاهيمها المركزية مثل القوة، الأمن، المصالح، والدولة، في ضوء التحولات العالمية الراهنة التي أعادت تشكيل نظام العلاقات الدولية.

في البدء، يستعرض الباحث الأصول الفكرية للواقعية الكلاسيكية من خلال الإحاطة بجذورها الفلسفية لدى الفلاسفة السياسيين الكلاسيكيين، وعلى رأسهم توماس هوبز في مفهومه عن "حالة الطبيعة" كنموذج تحليلي للمنافسة الدولية، قبل الانتقال إلى التحليل المنهجي للواقعية البنيوية التي مثلها كينيث والتز، والتي ركزت على بنية النظام الدولي، بمعنى توزيع القوة بين الوحدات الدولية بوصفها المحدد الرئيس لسلوك الفاعلين.

وينطلق الدكتور القحطاني في دراسته من منهج وصفي- تحليلي، حيث يعتمد على تحليل المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية، ومن ثم رصد التطورات التي طرأت عليها عبر المراحل التاريخية المختلفة، كما يستخدم أيضاً المنهج النقدي في تقييم هذه التطورات، وذلك من خلال إبراز الإشكالات الداخلية التي تواجه الواقعية في تفسير التحولات الدولية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة ومع تصاعد عوامل العولمة، والتكنولوجية، والفاعلين غير الدولتية، كما يعتمد الباحث على تحليل مقارن غير رسمي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، ليس بغرض ترجيح أحدهما على الآخر، بل لإظهار كيفية تطور الفرضيات والمفاهيم في إطار محاولات إصلاح النظرية نفسها.

وتركز الدراسة بشكل خاص على ثلاث متغيرات أساسية أثرت في تطور الواقعية:

- تغير بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وما نتج عن ذلك من تعدد الفاعلين واستمرار التحديات غير التقليدية مثل الإرهاب والتهديدات السيبرانية.
 - تحولات مفهوم القوة من بعدها العسكري المتمركز حول الدولة إلى أشكال أكثر تعقيداً تشمل القوة الاقتصادية، الناعمة، والتكنولوجية.
 - القصور التفسيري للواقعية في فهم الترابطات المعاصرة بين الأمن والاقتصاد والمجتمع، مما دفع بعض الواقعيين إلى تبني مقاربات أكثر مرونة في تفسير سلوك الدول والفاعلين غير الدولتية.
- ويخلص القحطاني إلى أن النظرية الواقعية، رغم ما أضافته من أدوات تفسيرية رصينة في فهم الصراع والتوازنات الدولية خلال القرن العشرين، فإنها تواجه حدوداً تفسيرية واضحة في ظل التحولات المعاصرة، ويرى الباحث أن المفاهيم الأساسية في الواقعية كالدولة بوصفها الفاعل الحصري، والقوة بوصفها المعيار المركزي للأمن لم تعد وحدها كافيتين لاستيعاب تعقيدات السياسة الدولية الحديثة، كما يشير إلى أن الواقعية الجديدة، على الرغم من محاولاتها التكيفية، ما زالت مقيدة بإطار بنيوي لا يكشف بصورة كافية عن الدور المتزايد للفاعلين غير الدولتية، ولا عن التداخلات المعرفية والثقافية في سلوك النظم الدولية.



أما توصيات الباحث، فتركز على ضرورة تجاوز التصورات الأحادية للواقعية عبر دمج عناصر تحليلية من مناهج أخرى مثل البنوية النقدية وما بعد البنوية وذلك بهدف بلورة إطار نظري أكثر قدرة على استيعاب التفاعلات المعاصرة، كما يوصي بضرورة إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية مثل القوة والأمن بحيث تتماهى مع المفاهيم متعددة الأبعاد التي تفرضها الديناميات الدولية الحالية.

وتبرز قوة الدراسة في دقتها المفاهيمية وتحليلها العميق للتغيرات المعرفية داخل الواقعية، وفي قدرتها على إبراز الإشكالات البنوية التي تواجه هذا الإطار، غير أن الدراسة يمكن أن تُعرض لانتقاد من حيث اعتمادها بشكل أساسي على النقد الداخلي للنظرية الواقعية، وهو ما قد يجعلها أقل ربطاً بمنهجيات النقد الخارجي أو ما بعد الواقعية، التي تتبنى رؤى معرفية أوسع تشمل تحليل الخطابات، والهويات، والبنى الثقافية في العلاقات الدولية، كما أن الدراسة، رغم قيمتها، يمكن أن تستفيد من إدماج أمثلة تطبيقية لمواقف دولية معاصرة توضح حدود الواقعية في سياقات عملية، كما تعزز من واقعيها التفسيرية في سياقات معاصرة ملموسة.

الدراسة الثانية: دراسة د. مروة خليل محمد مصطفى موضوع القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية في سياق التحولات العالمية المعاصرة.

مع التركيز على القيود التي تواجه النظرية عند التعامل مع التعقيدات الحديثة للنظام الدولي تبدأ الدراسة بتوضيح الأسس المفاهيمية للنظرية الليبرالية الكلاسيكية، والتي تركز على مركزية التعاون الدولي، أهمية المؤسسات، ودور القانون الدولي واعترافها المتزايد بالفاعلين من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات العابرة للحدود، والمجتمع المدني، في صياغة التفاعلات الدولية. وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي- التحليلي في دراسة البنية الفكرية للنظرية الليبرالية، مع المنهج النقدي لتحديد حدود تفسيرها في مواجهة الظواهر المعاصرة مثل صعود التحديات السيبرانية، الحروب الهجينة، عدم توازن القوة بين الدول وصعود القوى الإقليمية غير التقليدية، كما قامت بدراسة مقارنة غير رسمية بين الطرح الليبرالي التقليدي ومقارباته الحديثة التي تحاول استيعاب الدور المتغير للفاعلين غير الدولتية، وأهمية الاقتصاديات العالمية، وتأثير الثقافة والمعرفة في السياسة الدولية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية أهمها أن النظرية الليبرالية، رغم مرونتها النسبية واعترافها بدور الفاعلين غير الدول، تظل محدودة في قدرتها على تفسير التعقيدات الراهنة للنظام الدولي، إذ لا تكفي المفاهيم التقليدية مثل التعاون الدولي والمؤسسات الدولية لفهم الصراعات الحديثة المتشابكة متعددة الأبعاد، كما أبرزت الباحثة أن هناك حاجة ماسة إلى مداخل نقدية توسعية، تشمل دمج عناصر من مناهج ما بعد الليبرالية والبنوية النقدية، والمقاربات التداولية، لتعزيز القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في سياق عالمي سريع التغير.

وفيما يخص التوصيات، حثت الباحثة على توسيع الأدوات التحليلية للنظرية الليبرالية، بما يشمل استيعاب دور الشبكات العابرة للدولة، العوامل الثقافية والمعرفية وأهمية الفواعل غير الدولتية في صياغة القرارات الدولية، كما أوصت بتطوير نموذج ليبرالي موسع متعدد المستويات، يمكنه التعامل مع التعقيدات المعاصرة مثل العولمة الاقتصادية، الأمن السيبراني، والتحالفات غير التقليدية. وتُعد الدراسة قوية في إبراز محدودية النظرية الليبرالية الكلاسيكية وقدرتها الجزئية على تفسير الواقع الدولي المعاصر، كما أنها تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للنظرية، غير أن الدراسة يمكن أن تُنتقد لعدم توظيف أمثلة تطبيقية كافية من الواقع الدولي المعاصر، والتي كان من شأنها تعزيز البعد العملي والقدرة التفسيرية للتحليل، وكذلك لمزيد من الربط بين الليبرالية وما بعد الليبرالية بشكل منهجي أعمق.

الدراسة الثالثة "تناول المقال التحليلي المعنون Realism and Liberalism in Modern International Relations، المنشور على موقع E-International Relations، مقارنة نقدية بين نظريتي الواقعية والليبرالية بوصفهما الإطارين الأكثر هيمنة في تحليل السياسة الدولية الحديثة، مع إبراز أوجه التباين الأساسية بينهما على مستوى المفاهيم المركزية، وافتراضات الفاعل، والمنهج التفسيري، وينطلق المقال من أن الواقعية والليبرالية قد قَدّمتا عبر تاريخ الحقل تفسيرات متماسكة لتكوين النظام الدولي، لكن هذه التفسيرات تقوم في جوهرها على ثنائية صراع وتعاون، وعلى افتراضات مفترضة حول طبيعة الفاعلين الدوليين وطموحاتهم في الساحة الدولية.



وإعتمد الكاتب علي منهج وصفي- تحليلي نقدي يسلط الضوء على بنية النظريتين حيث تستند الواقعية إلى تصور الدولة كوحدة تحليل مركزية، وترتكز على مفهوم القوة بوصفه المحدد الأول لسلوك الفاعلين في نظام دولي فوضوي بطبيعته وفي المقابل تُولي الليبرالية أهمية أكبر لآليات التعاون الدولي، والأطر المؤسسية، والتداخل الاقتصادي، واعترافها بدور الفواعل غير الدولتية في بعض سياقات التفاعل الدولي ويرصد المقال بدقة كيف تختلف النظريتان في فهم الديناميات الأساسية للسياسة العالمية "بينما ترى الواقعية أن الهيمنة والتوازنات الأمنية هي مفتاح تفسير الصراعات الدولية، تعتبر الليبرالية أن التكامل المؤسسي والاعتماد المتبادل بين الدول والفواعل يمكن أن يحدّ من مخاطر الصراع ويعزز التعاون".

وتظهر الدراسة أن الثنائيات التفسيرية التي تعتمد عليها الواقعية والليبرالية، رغم أنها قدّمت أدوات تحليلية مفيدة في قراءة بعض أبعاد السياسة الدولية، لم تعد كافية في عالم يتسم بتعقيدات متعددة المستويات، خاصة مع تزايد الترابط بين المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ويؤكد المقال أن استمرار البحث في حقل العلاقات الدولية يرتبط بالحاجة الملحة إلى تجاوز هذا الإطار الثنائي التقليدي؛ أي تجاوز رؤية الصراع مقابل التعاون، والفاعلية المطلقة للدولة، والانعصاف في مؤسسات رسمية، نحو فهم أكثر تكاملاً يشمل تداخل العناصر المادية (مثل القوة العسكرية والاقتصادية) مع الأفكار، والهويات، والمصالح المتغيرة، والفاعلين غير الدولتية، والشبكات العابرة للحدود.

ويستنتج الكاتب أن الانتقال من نماذج التفسير الأحادية أو الثنائية إلى نماذج أكثر تعديدية يعالج القصور المنهجي والمعرفي الذي ظهر جلياً في قراءة الظواهر الدولية الحديثة، مثل الأزمات المسلحة المعقدة، والأمن السيبراني، والتحولت في التوازنات الاقتصادية العالمية، والتحولت الاجتماعية والثقافية العابرة للحدود، ويشير إلى أن هذا التوجه النقدي لا يقترح استبعاد الواقعية أو الليبرالية، بقدر ما يدعو إلى دمج رؤى متعددة تُشكّل أساساً لنظرية تفسيرية أكثر مرونة وعمقاً في فهم الواقع الدولي.

وتُعد هذه المقالة مساهمة نظرية مهمة لأنها تُظهر بوضوح محدودية الإطارين الكلاسيكيين عبر إبراز نقاط ضعفهما في قراءة التعقيد الدولي المعاصر، وتضع نظرية العلاقات الدولية على مسار التفكير التكاملي متعدد المستويات، غير أن المقال رغم قوته التحليلية، يمكن أن يُنتقد لعدم تعمّقه في تقديم أطر نظرية بديلة واضحة ومحددة بقدر ما يركّز على نقد الثنائيات التقليدية فقط، مما يفتح المجال لاستكمال التحليل بنظرية ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية التي تقدم تصوراً أكثر شمولية لمعالجة هذه الإشكالات.

الدراسة الرابعة: للباحثة / وفاء العرادي بعنوان: نظور مقارن في فهم الصراع والتعاون والاندماج الدوليين

تتناول دراسة وفاء العرادي موضوع الصراع والتعاون والاندماج في العلاقات الدولية من منظور مقارن بين النظريات التفسيرية المختلفة، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية، تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تفسير كل نظرية للظواهر الدولية، مع التركيز على إبراز أوجه القوة والقصور في كل إطار نظري، وتوضيح مدى ملاءمته لفهم التحولات المعاصرة في النظام الدولي.

اعتمدت الباحثة على منهج وصفي- تحليلي، يركز على تفكيك الفرضيات والمفاهيم الأساسية لكل نظرية، مع دراسة كيفية تفسير كل إطار للصراع بين الدول، ودور التعاون والمؤسسات الدولية، وإمكانية الاندماج الإقليمي أو العالمي، كما استخدمت المنهج المقارن لإظهار الفروقات الجوهرية بين الواقعية والليبرالية، سواء على مستوى مفهوم الدولة، القوة، الأمن، والمصلحة أو على مستوى التعامل مع الفاعلين غير الدولتية مثل المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، أبرزها أن الواقعية تقدم أدوات تفسيرية قوية لفهم الصراع، والتوازنات العسكرية، والهيمنة الدولية، لكنها مقيدة في تفسير التعاون والاندماج إلا في حدود المصالح الأمنية التقليدية، وفي المقابل، تقدم الليبرالية آليات أفضل لتحليل التعاون الدولي والاندماج من خلال المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل، لكنها تواجه صعوبة في تفسير الصراعات القائمة على القوة والهيمنة من هنا، تؤكد الدراسة على أن استخدام منهج مقارن يسمح بفهم متكامل للظواهر الدولية مع الإشارة إلى أن كل نظرية تكمل الأخرى في جوانب معينة لكنها تظل محدودة عند مواجهة التعقيدات المعاصرة مثل الحروب الهجينة، الأمن السيبراني، وصعود الفواعل غير الدولتية.



وقد أوصت الباحثة بضرورة اعتماد مقاربات تحليلية متعددة الأطر عند دراسة العلاقات الدولية، بحيث يتم الجمع بين القوة التفسيرية للواقعية في سياق الصراع وبين قدرة الليبرالية على فهم التعاون والاندماج، مع التشديد على تطوير أدوات نظرية تسمح باستيعاب التعقيدات البنوية والمعرفية للعالم المعاصر.

وتُعد الدراسة قيمة لأنها توفر أساسًا منهجيًا لمقارنة الأطر النظرية الكلاسيكية وتكشف عن نقاط القوة والقصور في كل منها، غير أن الدراسة يمكن أن تُنتقد لعدم التعمق في تطبيقات واقعية معاصرة توضح كيفية تجاوز حدود النظريات الكلاسيكية عمليًا، كما أنها لا تربط بشكل مباشر التحليل بمقاربات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية، وهو ما يمكن أن يشكل محورًا لتطوير البحث الحالي وتحويل المقارنة النظرية إلى إطار أكثر حداثة وشمولية.

حدود البحث

يحدد هذا البحث حدوده من خلال الأبعاد التالية:

الحد الزمني: يركز البحث على التحولات النظرية والعملية في العلاقات الدولية خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2025، وذلك لمواكبة التطورات الحديثة في النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتصاعد العولمة، وتغير طبيعة القوة، وظهور التحديات الأمنية غير التقليدية.

الحد النظري: يركز البحث على الأطر الكلاسيكية للواقعية والليبرالية، ويستكشف مقاربات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية بوصفها بدائل تفسيرية.

الحد المنهجي: يعتمد البحث على التحليل النظري والنقدي والمقارن للأطر الفكرية باستخدام المنهج الوصفي – التحليلي والمنهج المقارن، دون إجراء دراسة ميدانية أو تحليل بيانات كمية ويقتصر البحث على مصادر أكاديمية مكتوبة تشمل الكتب والمقالات والدراسات المنشورة بين 2001 و2025، مع التركيز على التحليل المعرفي للنظريات والمقاربات.

الحد المفاهيمي: يغطي البحث مفاهيم الدولة، القوة، الأمن، المصالح، التعاون، والتغير الدولي، مع التركيز على القصور التفسيري للأطر الكلاسيكية وإمكانات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية في التعامل مع هذه المفاهيم.

الإطار النظري

الفصل الأول

الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية وحدودها التفسيرية

يعد الفصل الأول مدخلًا لفهم الأسس النظرية التي قامت عليها العلاقات الدولية، من خلال دراسة الأطر الكلاسيكية التي هيمنت على حقل النظرية الدولية منذ نشأته في القرن العشرين، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية، فقد كانت هذه الأطر تُشكّل العمود الفقري للتحليل السياسي الدولي، إذ قدمت مفاهيم مركزية لفهم السلطة، الدولة، المصلحة، القوة، والنظام الدولي، ووضعت أسس تفسيرية لكيفية تفاعل الدول مع بعضها في سياق صراعي أو تعاوني، وقدمت أدوات تحليلية عملية لصانعي القرار والمحللين السياسيين (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

وتمثل الواقعية، بكل تياراتها الكلاسيكية والحديثة، منظورًا يرتكز على مركزية الدولة كمحدد أساسي للسلوك الدولي، وعلى مفهوم القوة كمحرك رئيسي للعلاقات الدولية كما تؤكد على الطابع الفوضوي للنظام الدولي، حيث لا توجد سلطة عليا قادرة على فرض القواعد (Waltz, 1979). وفي المقابل، تمثل الليبرالية إطارًا تفسيريًا يوازن بين الصراع والتعاون، ويركز على أهمية المؤسسات الدولية، القوانين، والاعتماد المتبادل بين الدول كوسائل لتخفيف النزاعات وتعزيز التعاون (Keohane & Nye, 1977).

ورغم القوة التفسيرية التي قدمتها الأطر الكلاسيكية، إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى وجود قيود واضحة على قدرتها التفسيرية، خاصة في ظل التحولات المعاصرة التي شهدتها النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وصعود الفاعلين غير الدولتية، وتزايد الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية للأمن والسياسة الدولية (Baylis, Smith & Owens, 2020) فقد أصبح من الواضح أن الاعتماد



على الدولة كوحدة تحليل وحيدة، أو على القوة التقليدية كأساس لفهم التفاعلات الدولية، لم يعد كافيًا لاستيعاب التعقيدات المعاصرة مثل الصراعات السيبرانية، الحروب الهجينة والتحديات البيئية العابرة للحدود (Morgenthau, 2006)، ومن هنا، يبرز الهدف الأساسي من هذا الفصل في توضيح الأسس النظرية للواقعية والليبرالية، وتحديد حدود قدرتهما التفسيرية، تمهيدًا للانتقال إلى الفصل الثاني الذي يعالج مقاربات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية بوصفها محاولة منهجية ونظرية لمعالجة القصور التفسيري للأطر التقليدية، وتعزيز فهم التحولات الحديثة في النظام الدولي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية

تمهيد

تستند الواقعية إلى فهم الدولة كوحدة تحليل مركزية في سياق نظام دولي فوضوي، حيث تسعى الدول للحفاظ على أمنها وتعظيم قوتها، مع اعتبار الصراع عنصرًا طبيعيًا في العلاقات الدولية (Waltz, 1979; Morgenthau, 2006). بالمقابل، ترى الليبرالية أن الدولة ليست وحدها الفاعل في السياسة الدولية، بل هناك فاعلون غير دوليون، مؤسسات دولية، واعتماد متبادل اقتصادي وسياسي يتيح فرصًا للتعاون وتقليل النزاعات، ما يعكس فلسفة أكثر شمولية للتفاعل الدولي (Keohane & Nye, 1977; Ikenberry, 2011).

وعليه يتناول المبحث الأول مفاهيم الدولة والقوة والمصلحة والعقلانية، موضحًا كيفية تعريف كل نظرية لهذه المفاهيم، ومن ثم النظام الدولي بين الصراع والتعاون، مع التركيز على كيفية تفسير الواقعية والليبرالية للأنماط التفاعلية بين الدول والفاعلين الأخرين مطلبيين منفصلين علي النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الدولة، القوة، المصلحة، والعقلانية

تعتبر مفاهيم الدولة، القوة، المصلحة، والعقلانية الركائز الأساسية التي تقوم عليها كل من الواقعية والليبرالية في تفسير العلاقات الدولية، لكنها تختلف في معالجة هذه المفاهيم وأولوياتها، في الواقعية، وتُعد الدولة الفاعل المركزي في النظام الدولي حيث تمتلك السيادة المطلقة داخل حدودها، وهي التي تحدد المصالح العليا وتضمن الأمن في ظل غياب سلطة عليا قادرة على ضبط السلوك الدولي (Waltz, 1979) وترتبط هذه المركزية بالدولة باعتبارها كيانًا عقليًا يسعى للبقاء وتعظيم قوته، وهو ما يفسر توجهها نحو تراكم القوة وإدارة المخاطر بما يحقق مصالحها الأمنية والبقاء في نظام دولي فوضوي (Mearsheimer, 2001)، وفي هذا السياق، يُنظر إلى القوة على أنها الأداة الأساسية لتحقيق المصلحة الوطنية، وتشمل القوة العسكرية والاقتصادية والقدرة على التأثير في ميزان القوى الإقليمي والدولي (Morgenthau, 2006).

وتركز الواقعية على مفهوم المصلحة باعتباره دافعًا مركزيًا لسلوك الدولة، حيث تتخذ الدولة قراراتها وفق منطق عقلاني يوازن بين التكاليف والفوائد، مع اعتبار الأمن والحفاظ على الذات أولوية قصوى، ويؤدي هذا إلى ما يُعرف بمعضلة الأمن إذ يمكن أن تؤدي زيادة قوة دولة إلى تحفيز الدول الأخرى على الرد بالمثل، مما يخلق ديناميكيات تصعيدية مستمرة (Jervis, 1978).

وفي المقابل، تُعيد الليبرالية صياغة هذه المفاهيم بطريقة أكثر شمولية، إذ لا تقتصر على الدولة كفاعل وحيد، بل تشمل الفاعلين غير الدوليين مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني الدولي، الذين يمكن أن يساهموا في تعزيز التعاون وتقليل النزاعات (Keohane & Nye, 1977) وتُعطي الليبرالية أهمية للقوة الاقتصادية والدبلوماسية والقوة الناعمة إلى جانب القوة العسكرية، معتبرة أن هذه الأدوات تتيح تحقيق مصالح مشتركة وتسهيل الاعتماد المتبادل بين الدول (Ikenberry, 2011) كما ترى الليبرالية أن العقلانية لا تقتصر على تحقيق المصلحة الفردية لكل دولة، بل تشمل الحسابات المؤسسية والقانونية التي تعزز الاستقرار الدولي، مثل الاتفاقيات الدولية والحوكمة متعددة الأطراف (Baylis, Smith & Owens, 2020).

وعليه فإن الفرق الجوهرية بين الواقعية والليبرالية يكمن في أفق التفسير:

فالواقعية تضع الدولة والعنف والمصلحة المادية في صميم التحليل، بينما تفتح الليبرالية المجال لتفسير سلوك الفاعلين الدوليين ضمن شبكة من المؤسسات والتعاون الاقتصادي والسياسي، ومع ذلك، يشترك كلا المنظورين في الاعتراف بالدولة كفاعل أساسي،



وبأهمية العقلانية والمصلحة، وإن اختلفت الأولويات ووسائل تحقيقها وهذا التباين يوضح لماذا تظل هذه المفاهيم حجر الزاوية لفهم سياسات الدول، سواء في سياقات الصراع أو التعاون الدولي، ويشير إلى الحاجة إلى مقاربات موسعة مثل ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية لمواجهة التعقيدات المعاصرة في العلاقات الدولية، مثل صعود الفاعلين غير الدوليين والتحول التكنولوجية والاقتصادية العابرة للحدود.

المطلب الثاني: النظام الدولي بين الصراع والتعاون

يشكل النظام الدولي الإطار الذي تتحرك داخله الدول والفاعلون الآخرون، وهو مفهوم محوري لكل من الواقعية والليبرالية، لكن كل نظرية تعطيه تفسيرًا مختلفًا لطبيعة العلاقات بين الدول وكيفية إدارة الصراع والتعاون.

1. تصور الواقعية للنظام الدولي: ترى الواقعية أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته نظرًا لغياب سلطة عليا قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار، تصبح الدولة هي الفاعل المركزي الذي يسعى دائمًا إلى تعظيم قوته وضمان أمنه (Waltz, 1979) إذ يؤدي هذا الفهم إلى أن الصراع ليس استثناءً، بل قاعدة طبيعية للعلاقات الدولية، حيث يُنظر إلى القوى الأخرى على أنها تهديد محتمل، بغض النظر عن نواياها (Mearsheimer, 2001).

من أهم نتائج هذا النموذج الواقعي معضلة الأمن (security dilemma)، إذ يمكن لأي تعزيز لقوة دولة أن يُفسَّر من قبل الدول الأخرى على أنه تهديد، مما يحفزها على اتخاذ إجراءات مماثلة، وبهذا ينشأ تصعيد متبادل، حيث لا يوجد حافز للتراجع، ويظل النظام الدولي في حالة توتر مستمر (Jervis, 1978).

2. تصور الليبرالية للنظام الدولي: على العكس من الواقعية، ترى الليبرالية أن النظام الدولي قابل للتنظيم والتعاون عبر المؤسسات والقوانين الدولية، كما تعطي أهمية للفاعلين غير الدوليين الذين يمكن أن يسهموا في تحقيق الاستقرار العالمي (Keohane & Nye, 1977) وتشير الليبرالية إلى أن الاعتماد المتبادل بين الدول والتفاعل الاقتصادي والسياسي، ووجود مؤسسات دولية فعالة، يخلق فرصًا لتقليل النزاعات وإدارة الصراعات بطرق سلمية.

وفي هذا الإطار يُنظر إلى التعاون الدولي كخيار عقلائي، حيث يمكن للدول أن تحقق مصالحها عبر الاتفاقيات متعددة الأطراف، والمعاهدات، والحوكمة العالمية، وليس فقط من خلال القوة العسكرية أو التوازن الإقليمي (Ikenberry, 2011) كما تؤكد الليبرالية على أن السلام ليس نتيجة طبيعية للصراع أو التوازن، بل يأتي من خلال بناء مؤسسات وسياسات دولية قادرة على إدارة التعارضات بين المصالح المختلفة (Baylis, Smith & Owens, 2020).

3. التحليل المقارن والتكامل بين المفاهيم: يتضح من التحليل أن الواقعية توفر إطارًا تفسيريًا دقيقًا لفهم الصراعات والتوترات بين القوى الكبرى، وتفسر سبب استمرار النزاعات على الرغم من الاتفاقيات والمؤسسات الدولية، بينما تمنح الليبرالية أفقًا أوسع لفهم التعاون الدولي وآليات الحد من النزاعات عبر القانون الدولي والمؤسسات العابرة للحدود.

وعليه يمكن القول إن النظام الدولي، سواء من منظور واقعي أو ليبرالي، لا يمكن اختزاله إلى صراع أو تعاون منفرد، فالصراع موجود كاحتمال مستمر في العلاقات الدولية الواقعية، بينما يبرز التعاون كفرصة متاحة يمكن استثمارها في إطار التفاعلات الليبرالية، وهذا يعكس حاجة النظرية الحديثة، مثل ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية، إلى تجاوز التركيز التقليدي على الدولة أو القوة وحدها، والانتباه إلى الشبكات المعقدة للعلاقات الدولية، والتفاعلات بين الفاعلين المتعددين، والتحول التكنولوجية والاقتصادية.

المبحث الثاني: مظاهر تفكك الأطر الكلاسيكية

تشير التحولات البنوية والمعرفية في العقود الأخيرة إلى محدودية القدرة التفسيرية لكل من الواقعية والليبرالية التقليدية في استيعاب التعقيدات المعاصرة للنظام الدولي فقد كانت هذه الأطر، منذ نشأتها، قادرة على تقديم تفسيرات واضحة لسلوك الدولة مفهوم القوة، المصلحة، والعقلانية، فضلاً عن إدارة الصراع والتعاون في النظام الدولي (Waltz, 1979; Morgenthau, 2006). ومع ذلك، ظهرت مؤشرات جلية على أن هذه النظريات لم تعد كافية لتفسير التحولات المتسارعة في بيئة عالمية شديدة التعقيد، تشمل



صعود الفاعلين غير الدوليين، التحولات في طبيعة القوة، وتداخل الأمن بالاقتصاد والتكنولوجيا (Baylis, Smith & Owens, 2020).

وتشمل مظاهر التفكك ثلاثة أبعاد رئيسية:

الأول / هو قصور الدولة- المركز، إذ لم تعد الدولة وحدها الفاعل القادر على تشكيل السياسة الدولية، بل أصبح للمنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الجماعات المسلحة، والفاعلات المدنية تأثير متزايد على موازين القوى وسير الأحداث الدولية (Keohane & Nye, 1977).

الثاني / هي تحولات القوة التي لم تعد محصورة في القوة العسكرية التقليدية، بل شملت القوة الناعمة، القوة الذكية، والقوة السيبرانية، مما أعاد تعريف طبيعة التنافس والقدرة على التأثير (Nye, 2004).

أما الثالث / فهو تداخل الأمن بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث لم يعد الأمن العسكري وحده معيارًا كافيًا لفهم استقرار النظام الدولي، بل أصبح التهديد الاقتصادي والتكنولوجي جزءًا لا يتجزأ من تحليل الأطر الكلاسيكية (Ikenberry, 2011)، وهذا التفكك يعكس الحاجة الماسة إلى مقاربات جديدة تتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والتوازن العسكري، وهو ما يفتح المجال أمام ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية لتقديم تفسيرات أكثر مرونة وشمولية للظواهر الدولية (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

المطلب الأول: قصور الدولة

يمثل مفهوم الدولة حجر الزاوية في كل من النظرية الواقعية والليبرالية التقليدية، إذ تفترض هاتان المدرستان أن الدولة هي الفاعل الأساسي والأوحد القادر على تشكيل السياسة الدولية، وتمتلك السيادة المطلقة ضمن حدودها، كما تتحمل مسؤولية حماية مصالحها الوطنية وضمان الأمن (Waltz, 1979; Morgenthau, 2006)، ومع ذلك، أظهرت التحولات الدولية المعاصرة محدودية هذا الافتراض، وهو ما يُعرف بقصور الدولة (State- Limitation)، إذ لم تعد الدولة وحدها قادرة على التحكم الكامل في الأحداث الدولية أو تشكيل النتائج السياسية بشكل حصري.

وتشير الدراسات إلى أن صعود الفاعلين غير الدوليين، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الجماعات الإرهابية، والمنظمات غير الحكومية، أعاد توزيع القدرة على التأثير الدولي بطريقة تجعل الدولة جزءًا من شبكة معقدة من الفاعلين، بدلًا من أن تكون مركز النظام بأكمله (Keohane & Nye, 1977; Baylis, Smith & Owens, 2020). فعلى سبيل المثال، يمكن للاتفاقيات الاقتصادية متعددة الأطراف أو الشركات الكبرى أن تحدد نتائج اقتصادية وسياسية تتجاوز سلطة الدولة الفردية، كما أن الجماعات المسلحة العابرة للحدود يمكن أن تؤثر على الأمن الداخلي والخارجي للدول دون تدخل مباشر من الدولة نفسها (Strange, 1996).

ومن منظور واقعي، يطرح قصور الدولة تحديًا جوهريًا لمبدأ الاعتماد على الذات إذ لم تعد الدولة قادرة على الاعتماد حصريًا على قوتها العسكرية أو سيادتها لمواجهة التهديدات، بل تتعين عليها التفاعل مع شبكة من الفاعلين والتكيف مع قوى خارجية متعددة، ومن منظور ليبرالي، فيبرز هذا القصور كفرصة لتعزيز التعاون الدولي حيث يمكن للمنظمات الدولية والقوانين العالمية أن تحد من آثار الفوضى، وتخلق مسارات سلمية لإدارة الصراعات (Ikenberry, 2011).

ويُظهر التحليل النقدي أن التركيز التقليدي على الدولة كمركز وحيد لم يعد كافيًا لفهم التغيرات المعقدة في السياسة الدولية المعاصرة، خصوصًا في سياقات العولمة والتحولات التكنولوجية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وهذا القصور يفسر الحاجة إلى مقاربات حديثة مثل ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية، التي تضع في صميم تحليلاتها الفاعلين المتعددين والشبكات المؤسسية والاقتصادية، ما يوفر قدرة تفسيرية أكبر للتفاعلات الدولية المعقدة (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

المطلب الثاني: تحولات القوة (الناعمة، الذكية، السيبرانية)



تمثل القوة أحد الركائز الأساسية في تحليل السياسة الدولية، سواء في النظرية الواقعية أو الليبرالية، إلا أن التحولات الأخيرة في طبيعة القوة أظهرت أن التركيز التقليدي على القوة العسكرية وحدها لم يعد كافيًا لفهم ديناميكيات النظام الدولي، إذ شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في مفهوم القوة، تمثلت في ظهور القوة الناعمة القوة الذكية، والقوة السيبرانية، وهي تحولات تؤكد محدودية الأطر الكلاسيكية في استيعاب التغيرات المعاصرة (Nye, 2004; Nye, 2011).

1. القوة الناعمة (Soft Power): تُعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال الإقناع والجذب وليس الإكراه أو القوة العسكرية، وتتمثل أدواتها في الثقافة، القيم، السياسات، والإيديولوجيا، التي تتيح للدولة تعزيز مكانتها الدولية وشرعيتها دون اللجوء إلى التهديد أو الحرب (Nye, 2004). ومن هذا المنظور، تصبح القوة جزءًا من استراتيجية شاملة لإدارة العلاقات الدولية، حيث يمكن لدولة ما أن تحقق أهدافها عبر بناء التحالفات، تعزيز العلاقات الدبلوماسية واستغلال تأثيرها الثقافي والسياسي.

2. القوة الذكية (Smart Power): ظهرت فكرة القوة الذكية كمفهوم تكاملي يجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بهدف تحقيق أهداف الدولة بفعالية أكبر في سياق عالمي معقد، فالقوة الذكية تستفيد من المزيج المتوازن بين الإقناع والقدرة على الإكراه، مما يتيح معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية بشكل متكامل (Nye, 2011) هذا النهج يعكس إدراكًا أن الاعتماد الحصري على القوة العسكرية لا يحقق الاستقرار ولا يضمن مصالح الدولة، بينما الدمج مع القوة الناعمة يعزز التأثير الدولي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالصراع المباشر.

3. القوة السيبرانية (Cyber Power): فقد أحدثت الثورة التكنولوجية والتحولات الرقمية توسعًا هائلًا في مفهوم القوة، إذ أصبحت القدرة على التحكم في المعلومات، الأمن السيبراني، والهجمات الإلكترونية عناصر حاسمة في التأثير الدولي (Libicki, 2007) فالقوة السيبرانية تمكن الدول من الضغط على خصومها، التأثير في الرأي العام العالمي، أو تعطيل البنى التحتية الحيوية، مما يعيد تعريف الصراع والتنافس الدولي بشكل لا يقتصر على القوة التقليدية.

4. التحليل النقدي

هذه التحولات تظهر أن تركيز الأطر الكلاسيكية على القوة العسكرية والتوازن التقليدي أصبح جزئيًا وغير كافٍ لفهم الديناميات الدولية المعاصرة، فالواقعية تفسر القوة باعتبارها أداة للحفاظ على الدولة وتوازن القوى، بينما الليبرالية توسعها لتشمل القوة الاقتصادية والدبلوماسية، لكن كلا المنظورين يحتاجان إلى تعديل منهجي لمواجهة التفاعلات الجديدة بين الفاعلين التقليديين وغير التقليديين، والتحولات التكنولوجية، وتداخل الاقتصاد والسياسة والأمن (Dunne, Kurki 2016).

المطلب الثالث: صعود الفواعل غير الدولتية

يشير صعود الفواعل غير الدولتية (Non-State Actors) إلى التحول في هيكل السلطة العالمية، حيث لم تعد الدول وحدها الفاعل المهيمن في النظام الدولي، بل ظهر تأثير متزايد للجهات غير الحكومية على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الأمني، والثقافي، وتشمل هذه الفواعل المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الجماعات الإرهابية، المنظمات غير الحكومية، وحتى الفاعلين الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية (Keohane & Nye, 1977; Strange, 1996).

1. أهمية الفواعل غير الدولتية

يبرز دور الفواعل غير الدولتية في تحدي المركزية التقليدية للدولة، إذ يمكن لهذه الفواعل التأثير على السياسات المحلية والدولية، وتغيير موازين القوة التقليدية دون استخدام القوة العسكرية المباشرة، فعلى سبيل المثال، تُمكن الشركات متعددة الجنسيات من التأثير في السياسات الاقتصادية للدول، بينما يمكن للجماعات الإرهابية توجيه صراعاتها ضد أهداف دولية معقدة تتجاوز الحدود الوطنية (Strange, 1996).

كما أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا متزايد الأهمية في الدبلوماسية متعددة المستويات، ومراقبة حقوق الإنسان، وإدارة القضايا البيئية والصحية (Risse, Ropp & Sikkink, 1999).



2. التحليل الواقعي والليبرالي للفواعل غير الدولية

من منظور الواقعية الكلاسيكية، يظل صعود الفواعل غير الدولية تحديًا لنموذج الدولة المحورية، إذ يقلل من قدرة الدولة على الاحتكار الكامل للسلطة، ويزيد من حالة عدم اليقين والفوضى الدولية (Waltz, 1979). لكن من منظور الليبرالية، يمكن لهذه الفواعل أن تُسهم في تعزيز التعاون الدولي، من خلال تفعيل القوانين الدولية ومؤسسات الحوكمة العالمية، والاعتماد المتبادل الاقتصادي، ما يقلل من فرص النزاع التقليدي وبتيح مسارات سلمية لتحقيق المصالح المشتركة (Keohane & Nye, 1977; Ikenberry, 2011).

فقدرة الفواعل غير الدولية على التأثير في السياسة الدولية بشكل ملموس فعلي سبيل المثال "الشركات الرقمية الكبرى، مثل جوجل وفيسبوك، تملك القدرة على تشكيل الرأي العام العالمي والتأثير على الانتخابات والسياسات الوطنية" كما تلعب الجماعات الإرهابية العابرة للحدود مثل تنظيم الدولة (داعش) دورًا في إعادة تشكيل التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، فيما أصبحت المنظمات غير الحكومية مثل الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية فاعلاً مؤثرًا في مجالات حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، ولكن علي الرغم من ذلك نجد أن هذا الصعود الفواعل غير الدولية يؤدي إلى قصور الأطر الكلاسيكية، إذ لم تع الواقعية والليبرالية التقليدية هذه الديناميكيات بشكل كامل، فالواقعية تركز على القوة العسكرية للدول، بينما تجاهل قدرة الفواعل غير الدولية على إحداث تأثيرات استراتيجية كبيرة، أما الليبرالية فتعترف بالفاعلين غير الدوليين، لكنها غالبًا ما تركز على المؤسسات القانونية والتنظيمية، متجاهلة أحيانًا البعد الأمني والسياسي غير التقليدي لبعض هذه الفواعل (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

المطلب الرابع: تداخل الأمن بالاقتصاد والتكنولوجيا

أصبح تداخل الأمن بالاقتصاد والتكنولوجيا أحد أبرز مظاهر التحولات في النظام الدولي المعاصر، مما يعكس قصور الأطر الكلاسيكية في استيعاب التعقيدات الجديدة للعلاقات الدولية، فبينما كانت الواقعية تركز على القوة العسكرية والليبرالية على التعاون المؤسسي، برزت الحاجة إلى فهم الأمن على أنه متعدد الأبعاد، يشمل البعد الاقتصادي والتكنولوجي، إلى جانب البعد العسكري التقليدي (Buzan, Waever & de Wilde, 1998).

1. البعد الاقتصادي للأمن: يشير البعد الاقتصادي للأمن إلى أن القدرة الاقتصادية للدولة أو الفاعلين الدوليين باتت تشكل أساسًا هامًا للنفوذ والقدرة على حماية المصالح الوطنية، فالأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية أو حروب التجارة، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والأمني للدول، كما أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يجعل الأمن الاقتصادي عنصرًا حيويًا في تحليل السياسة الدولية (Keohane & Nye, 1977).

2. البعد التكنولوجي للأمن: أدت الثورة التكنولوجية والتحولات الرقمية إلى ظهور بعد جديد للأمن، يتمثل في الأمن السيبراني، الحرب الإلكترونية، وحماية البنى التحتية الحيوية الرقمية، فالقدرة على التحكم في المعلومات، الدفاع ضد الهجمات السيبرانية أو تعطيل الأنظمة الحيوية للدول الأخرى أصبح من أدوات القوة الحديثة التي تؤثر على موازين القوى الدولية (Libicki, 2007).

3. التداخل بين الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا: الأمن لم يعد مجالًا معزولًا عن الاقتصاد والتكنولوجيا، بل أصبح متشابكًا مع الاقتصاد الرقمي، الطاقة، المعلومات، والابتكار التكنولوجي، فالتحديات الاقتصادية والتكنولوجية تُترجم مباشرة إلى تهديدات أو فرص سياسية، كما أن التنافس على الموارد الاستراتيجية، التكنولوجية العسكرية، والبنية التحتية الرقمية يمثل محورًا جديدًا للصراع الدولي (Buzan et al., 1998) هذا التداخل يعكس قصور الأطر الكلاسيكية، التي لم تدمج الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية بشكل فعال في تحليل القوة والأمن، ويبرز الحاجة إلى مقاربات أكثر شمولية، مثل ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية، التي تأخذ بعين الاعتبار الشبكات المعقدة للعلاقات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية في تفسير الظواهر الدولية (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

الفصل الثاني

مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية كبدايات تفسيرية



تمهيد

شهدت التحولات البنيوية والمعرفية المتسارعة في النظام الدولي المعاصر، والتي تتمثل في تعدد الفاعلين، تحولات القوة، الصراعات الاقتصادية والتكنولوجية، والصعود المتسارع للفواعل غير الدولتية، تحديًا واضحًا للأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية، سواء الواقعية أو الليبرالية. فبينما كانت الأطر الكلاسيكية تقدم تفسيرات محددة لسلوك الدولة والنظام الدولي، أظهرت الأحداث العالمية الأخيرة حدود هذه النظريات في استيعاب التعقيدات الديناميكية، الشبكات التفاعلية، والتداخل بين الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا (Baylis, Smith & Owens, 2020).

في هذا السياق، برزت مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية كإجابة نقدية ومنهجية على قصور الأطر التقليدية، إذ تسعى كل منهما إلى تجاوز الافتراضات الثابتة حول الدولة، القوة، الأمن، والعلاقات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين. فتقدم ما بعد الواقعية أدوات تحليلية تمكن من فهم التفاعلات المعقدة بين الفاعلين، الشبكات، الخطاب السياسي، وصراعات القوة متعددة الأبعاد، بينما تركز ما بعد الليبرالية على إعادة مساءلة النظام الليبرالي العالمي، مؤسساته، والحدود التي يفرضها على التعاون الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية العالمية (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل قدرة هذه المقاربتين على تقديم تفسير شامل للتغيرات الدولية المعاصرة، مع إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما، وتقييم مدى نجاح كل منهما في تقديم بدائل نظرية تتجاوز قيود الأطر الكلاسيكية كما يسعى إلى تسليط الضوء على أفق التعددية النظرية في العلاقات الدولية، بما يتيح فهمًا أكثر شمولية ومرونة للتفاعلات الدولية المعقدة في القرن الحادي والعشرين. **المبحث الأول: ما بعد الواقعية وإعادة بناء مفاهيم القوة والأمن**

المطلب الأول: التحول المعرفي والمنهجي الفاعل، الخطاب، التعقيد، والشبكات

تُعد مقارنة ما بعد الواقعية (Post-Realism) امتدادًا نقديًا للواقعية التقليدية، حيث تسعى إلى تجاوز القيود المفاهيمية التي فرضتها الافتراضات الكلاسيكية حول الدولة القوة، والأمن فقد أثبتت التجارب الدولية الحديثة أن التحليل المبني على الدولة كوحدة مركزية وحيدة في السياسة الدولية لم يعد كافيًا لفهم التعقيدات الراهنة للنظام الدولي لذلك، قدمت ما بعد الواقعية تحولًا معرفيًا ومنهجيًا يركز على عناصر جديدة مثل الفاعلين المتعددين، الخطاب السياسي، أنماط التعقيد، وشبكات العلاقات الدولية (Dunne, 2005; Dunne, Kurki & Smith, 2016).

1. **الفاعل (Actor):** فيما تركز الواقعية التقليدية على الدولة كوحدة فاعلة عقلانية تسعى إلى مصالحها الأمنية، تؤكد ما بعد الواقعية أن الفاعلين الآخرين، بما في ذلك الفواعل غير الدولتية، المؤسسات الدولية، والمنظمات العابرة للقوميات، يمتلكون القدرة على التأثير في النظام الدولي.

2. **الخطاب (Discourse):** تسعى ما بعد الواقعية إلى فهم السياسة الدولية من خلال الخطاب والممارسات الرمزية والسياسية التي تحدد كيفية تصور الدولة لمصالحها وأمنها. فالخطاب السياسي، الإعلام، والتمثيلات الثقافية تشكل أدوات قوة يمكن أن تُعيد تعريف الأولويات الاستراتيجية، بحيث يصبح الأمن ليس مجرد قدرة عسكرية، بل نتاج فهم متغير للتهديدات والمصالح عبر السياقات الثقافية والسياسية المختلفة (Neumann, 2002).

3. **التعقيد (Complexity):** تعالج ما بعد الواقعية التفاعلات المعقدة بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، وتربطها بالاقتصاد، التكنولوجيا، البيئة، والسياسة العالمية فالنظام الدولي لم يعد خطيًا أو قابلاً للتفسير بمعادلات القوة البسيطة، بل أصبح شبكة متعددة المستويات من العلاقات المتشابكة، حيث يمكن للقرارات الصغيرة أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة على الصعيد العالمي (Rosenau, 1997).

4. **الشبكات (Networks):** تركز مقارنة ما بعد الواقعية على شبكات الفاعلين والديناميات التي تربطهم، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، محلية أو دولية، عسكرية أو اقتصادية فهذه الشبكات تمثل بنية القوة الجديدة التي تتحرك ضمنها الدولة والفاعل الآخرين، وتحدد إلى حد كبير كيفية إدارة الأزمات، توزيع الموارد، وبناء التحالفات (Keohane & Nye, 1977; Castells, 2000).



ويعكس هذا التحول قدرة ما بعد الواقعية على تقديم تفسير أكثر ديناميكية ومرونة للأمن والقوة مقارنة بالواقعية التقليدية، إذ تتجاوز التفسيرات البسيطة للصراع وتوازن القوى لتشمل الفاعلين المتعددين، تأثير الخطاب، التعقيد البيئي، وشبكات العلاقات الدولية ومع ذلك، يُشير بعض النقاد إلى أن هذا النهج قد يؤدي إلى تشتيت التحليل بسبب التركيز على تعددية العوامل، ما قد يضعف القدرة على تقديم توصيات استراتيجية واضحة للدول في إدارة أمنها (Dunne, 2005).

المطلب الثاني: حدود المقاربة وإمكاناتها

تقدم مقاربة ما بعد الواقعية رؤية نقدية متقدمة للنظام الدولي، من خلال توسيع فهم القوة والأمن لتشمل الفاعلين غير الدوليين، الخطاب السياسي، التعقيد، والشبكات الدولية، إلا أن هذه المقاربة، بالرغم من إمكاناتها التفسيرية الكبيرة، تواجه أيضاً مجموعة من الحدود والتحديات النظرية والتطبيقية التي تؤثر على قدرتها على تقديم نموذج شامل ومتناسك لتحليل العلاقات الدولية (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

1. إمكانات المقاربة

تتمثل إمكانات ما بعد الواقعية في قدرتها على:

1. تجاوز الدولة كوحدة مركزية وحيدة: فهي تسمح بفهم تأثير الفواعل غير الدوليين، بما في ذلك المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، على موازين القوة والأمن (Keohane & Nye, 1977).
 2. فهم الأمن كظاهرة متعددة الأبعاد: حيث تشمل الاعتبارات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، بما يعكس التحديات المعاصرة للنظام الدولي (Buzan, Waever & de Wilde, 1998).
 3. تحليل الشبكات والعلاقات التفاعلية: التي تشكل بنية القوة العالمية، بما في ذلك التحالفات المؤقتة، الاعتماد المتبادل، وتبادل المعلومات بين الفاعلين (Castells, 2000).
 4. التركيز على الخطاب والتمثيلات الرمزية: ما يمكن الباحث من دراسة كيفية تشكيل التهديدات والمصالح الوطنية والسياسات الخارجية من خلال الممارسات الاجتماعية والسياسية والثقافية (Neumann, 2002).
2. حدود المقاربة

رغم هذه الإمكانيات، تواجه ما بعد الواقعية عدة حدود نقدية تشمل:

1. التعقيد المفرط والتشتت التحليلي: تركيز المقاربة على تعدد الفاعلين والعلاقات المعقدة قد يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى توصيات استراتيجية واضحة للدول أو المؤسسات (Dunne, 2005).
 2. ضعف القدرة على التنبؤ والسيطرة: نظراً لطبيعة التفاعلات غير الخطية والتعقيد البيئي، يصعب استخدام المقاربة لتقديم استراتيجيات عملية قابلة للتطبيق على المستوى الدولي.
 3. اعتماد كبير على التحليل النوعي: ما بعد الواقعية غالباً ما تعتمد على تحليل الخطاب والشبكات، مما قد يحد من إمكانية القياس الكمي للظواهر الدولية أو المقارنة بين الحالات المختلفة (Dunne, Kurki & Smith, 2016).
 4. الحدود في تفسير القوة التقليدية: في حين توسع المقاربة مفهوم القوة، فإنها لا تزال أقل قدرة على تقديم نماذج دقيقة للصراع العسكري التقليدي مقارنة بالواقعية الكلاسيكية أو الواقعية البنوية (Waltz, 1979).
- وتظل ما بعد الواقعية أداة مفيدة ومرنة لتحليل التحولات المعاصرة في السياسة الدولية، خصوصاً في دراسة الفاعلين غير الدوليين، الأمن متعدد الأبعاد، والشبكات الدولية، ومع ذلك، فإن قيمتها العملية والتطبيقية تعتمد على تكاملها مع أدوات تحليلية أخرى، مثل المقاربات البنوية أو الليبرالية، لتقديم فهم متوازن بين الديناميات التقليدية وغير التقليدية للنظام الدولي. ويبرز هنا دور التعددية النظرية في العلاقات الدولية كاستجابة لتعقيدات الواقع العالمي، حيث يمكن الاستفادة من كل مقاربة لتفسير جزء من الظاهرة دون الاكتفاء بأحد الأطر بشكل حصري (Baylis, Smith & Owens, 2020).

المبحث الثاني: ما بعد الليبرالية ونقد النظام الليبرالي العالمي



تُعد مقارنة ما بعد الليبرالية "إعادة النظر في الأطر النظرية التقليدية التي أسست لتفسير العلاقات الدولية" وخصوصًا تلك المرتبطة بالنظام الليبرالي العالمي، فهي تُعيد تقييم دور الدولة والمؤسسات الدولية في ظل العولمة والتفاعلات المتشابكة بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، مع التركيز على أزمة الشرعية، الحوكمة، والتفاوت في توزيع القوة والفرص (Ruggie, 1998; Ikenberry, 2011).

وتتمثل أهمية هذه المقارنة في قدرتها على كشف التناقضات الداخلية للنظام الليبرالي العالمي، حيث تظهر أن المؤسسات الدولية، رغم دورها في تنظيم التعاون الدولي غالبًا ما تواجه قيودًا منهجية وسياسية تحد من فعاليتها. كما تتيح ما بعد الليبرالية تحليل تفاعل الهيمنة الدولية مع مقاومة الفاعلين المحليين والدوليين، وتقديم فهم نقدي لكيفية إدارة الصراعات وتوزيع الموارد العالمية بطريقة لا تقتصر على الدولة المركزية فقط (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

المطلب الأول: أزمة الشرعية والمؤسسات الدولية

تشير أزمة الشرعية في النظام الليبرالي العالمي إلى تراجع الثقة بالدور التنظيمي والسياسي للمؤسسات الدولية، وعدم قدرتها على التوفيق بين مصالح الدول الكبرى والفاعلين الأصغر، فعلى الرغم من أن هذه المؤسسات مثل الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي تهدف إلى تعزيز التعاون وإدارة الأزمات العالمية، إلا أنها غالبًا ما تواجه انتقادات بسبب هيمنة القوى الكبرى على صنع القرار، ضعف التنفيذ، والتفاوت في المعاملة بين الدول (Ikenberry, 2011; Weiss & Thakur, 2010).

1. **التحديات المتعلقة بالشرعية:** تتمثل الأزمة الشرعية في أن القرار الدولي ليس دائمًا معبرًا عن إرادة جماعية متوازنة، بل يخضع في كثير من الأحيان للهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، وهذا يضعف قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها المعلنة في الأمن، التنمية، وحقوق الإنسان فمثلًا، يتعرض مجلس الأمن الدولي لانتقادات مستمرة بسبب حق النقض (الفيتو) الذي يمارسه أعضاء دائمون، ما يعكس عدم تكافؤ الفرص في صنع القرارات الدولية (Luck, 2006).

2. **حدود المؤسسات الدولية:** وتواجه المؤسسات الدولية حدودًا واضحة في قدرتها على إلزام الدول بالأطر القانونية والسياسية، حيث يعتمد تطبيق القرارات على التعاون الطوعي للدول الأعضاء، هذا يجعل النظام الليبرالي عرضة للتأثيرات الاقتصادية والسياسية للفاعلين الأقوى، ويؤدي إلى إضعاف مصداقية المؤسسات أمام الدول الصغيرة أو الفواعل غير الدولية (Keohane, 2005).

3. **التحليل النقدي:** تسلط ما بعد الليبرالية الضوء على أن أزمة الشرعية لا تعكس فقط قصور المؤسسات الدولية، بل أيضًا حدود النظرة التقليدية للنظام الليبرالي التي كانت تعتبر التعاون الدولي والمؤسساتية ضمانًا لاستقرار العالم فالنقد ما بعد الليبرالي يشدد على أن الهيمنة الاقتصادية والسياسية، الفواعل غير المتساوية، وتعقيدات العولمة تجعل من الصعب على النظام الليبرالي تقديم نموذج شامل للسلام والتنمية والأمن (Ruggie, 1998).

المطلب الثاني: حدود العولمة والحوكمة العالمية

تُمثل العولمة والحوكمة العالمية محورًا أساسيًا في تحليل ما بعد الليبرالية، حيث تسعى المقارنة إلى كشف التناقضات بين التوسع المؤسسي للحوكمة الدولية وقيود الفاعلين والدول في النظام العالمي، فبينما يُنظر إلى العولمة على أنها عملية متسارعة لتبادل المعلومات، والتجارة، ورأس المال، والثقافة، فإن هذه العملية لا تأتي بدون تحديات سياسية واقتصادية وأمنية تحد من فعالية الحوكمة العالمية (Held et al., 1999).

1. **الحدود المفاهيمية للعولمة:** تؤكد الدراسات النقدية على أن العولمة ليست عملية متساوية التأثير على جميع الفاعلين، فهي تعزز قوة بعض الدول والفاعلين الدوليين على حساب الآخرين، وتخلق فجوات اقتصادية وسياسية بين الشمال والجنوب، أو بين الفواعل الكبرى والصغرى (Stiglitz, 2002) كما أن التأثير المتبادل بين الدول لا يعني بالضرورة وجود سلطة مركزية قادرة على فرض قواعد واضحة وموحدة، بل يشير إلى شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل يفرض تحديات على السيادة الوطنية ومفهوم الأمن التقليدي.

2. **حدود الحوكمة العالمية:** تشير ما بعد الليبرالية إلى أن المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية تواجه قيودًا هيكلية وسياسية تحول دون تحقيق أهدافها الكاملة، مثل إدارة الأزمات الاقتصادية أو البيئية، وضمان حقوق الإنسان، وحماية الأمن الدولي (Ruggie, 2011).



(1998). فالقرارات غالبًا ما تتأثر بالهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، وتفتقر إلى الآليات التنفيذية القادرة على إلزام جميع الفاعلين، ما يحد من قدرة الحوكمة العالمية على تقديم حلول شاملة ومستدامة، ويشير التحليل النقدي إلى أن حدود العولمة والحوكمة العالمية تُظهر المفارقة الجوهرية في النظام الدولي المعاصر: فمن جهة، تتيح العولمة فرصًا غير مسبوقه للتعاون وتبادل الموارد والمعلومات؛ ومن جهة أخرى، تؤدي التفاوتات الاقتصادية والسياسية إلى استقطاب الفاعلين واختلالات القوة. هذا يجعل النظام الليبرالي العالمي غير متساوٍ في توزيع المنافع والسيطرة، ويضعف شرعية المؤسسات الدولية أمام الفاعلين الأصغر أو المجتمعات المحلية (Ikenberry, 2011).

المطلب الثالث : الاستقطاب الدولي وما بعد الهيمنة

يشكل الاستقطاب الدولي وما بعد الهيمنة محورًا أساسيًا في تحليل النظام الليبرالي العالمي ضمن مقارنة ما بعد الليبرالية، فالتغيرات في توزيع القوة الدولية، وصعود فواعل جديدة على الساحة العالمية، أدت إلى تحولات جوهرية في الهيمنة التقليدية للنظام الدولي، الذي كان تاريخيًا يهيمن عليه الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (Ikenberry, 2011).

1. التحولات في الاستقطاب الدولي : يشير مفهوم الاستقطاب الدولي إلى توزيع القوة بين مراكز القوة الكبرى في النظام الدولي، سواء كانت أحادية القطب، ثنائية القطب، أو متعددة الأقطاب، ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ظهر تراجع الهيمنة الأمريكية المطلقة، وظهور قوى صاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، ما أدى إلى تعدد مراكز القرار الدولي وتداخل النفوذ السياسي والاقتصادي (Hurrell, 2006).

هذا التحول في الاستقطاب يفرض على النظام الدولي إعادة توزيع الأدوار والموارد بين الفاعلين الكبار والصغار، ويؤثر على قدرة المؤسسات الدولية على فرض إرادتها الموحدة، ويكشف تحديات العدالة والشرعية في صنع القرار العالمي.

2. مفهوم ما بعد الهيمنة : يركز تحليل ما بعد الهيمنة على مفهوم أن النظام الدولي يمكن أن يستمر رغم تراجع القوة المهيمنة التقليدية، من خلال مؤسسات دولية، قواعد التفاعل، وتحالفات متعددة الأطراف (Ruggie, 1998; Ikenberry, 2011).

3. التحديات المرتبطة بما بعد الهيمنة : على الرغم من مزايا هذا المفهوم، إلا أن النظام ما بعد الهيمنة يواجه عدة تحديات هيكلية ونظرية:

1. عدم اليقين الاستراتيجي: حيث يؤدي تعدد مراكز القوة إلى صعوبة توقع سلوك الدول الكبرى والصغرى في إدارة الأزمات الدولية (Keohane, 2005).

2. التنافس على النفوذ والمصالح: ظهور قوى صاعدة يعني أن الفواعل التقليدية قد تضطر إلى التفاوض على القواعد والنظم العالمية، ما يخلق صراعات جزئية تؤثر على استقرار النظام (Ikenberry, 2011).

3. تحديات الشرعية: مع تعدد الفاعلين، يصبح من الصعب على النظام الدولي الحصول على شرعية موسعة لدى جميع الدول والأطراف المعنية، حيث تبرز مواقف معارضة لأحادية القطب أو لسياسات الهيمنة السابقة.

ويتيح هذا المطلب فهمًا دقيقًا لتفاعل القوة والهيمنة في النظام الدولي الحديث، فمفهوم ما بعد الهيمنة يعكس قدرة النظام الليبرالي على التكيف والتطور في ظل توزيع متغير للقوة، لكنه أيضًا يظهر قيودًا واضحة في التوازن بين الاستقرار والعدالة، وبين النفوذ التقليدي والقوى الصاعدة وهو يبرهن على أهمية المقاربة النقدية لما بعد الليبرالية في تقديم تفسير شامل للتغيرات البنوية العالمية المعاصرة، بعيدًا عن التفسيرات التقليدية للهيمنة أو الانهيار (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

المبحث الثالث: مقارنة تركيبية بين المقاربتين

تسعى المقارنة التركيبية بين مقارنة ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية إلى تقديم فهم متوازن للتحولات البنوية والفكرية في العلاقات الدولية، وتحديد نقاط الالتقاء والاختلاف بين المقاربتين فيما يخص تحليل القوة، الأمن، الفاعلين، والمؤسسات الدولية.

المطلب الأول: نقاط الالتقاء والاختلاف

1. نقاط الالتقاء : تتشابه المقاربتان في عدة جوانب جوهرية:



النقد: كل من ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية تنطلق من فكرة أن الأطر الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية التقليدية) لم تعد قادرة على تفسير الظواهر الدولية المعاصرة بشكل شامل، سواء من حيث الصراعات الحديثة أو تداخل الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن (Dunne, Kurki & Smith, 2016).

كما ان كلا المقاربتين تتجاوز الدولة كوحدة مركزية وحيدة، وتدرس الفواعل غير الدولتية، المؤسسات الدولية، والشبكات العابرة للحدود كأجزاء فاعلة في النظام الدولي الحديث (Buzan, 2004; Ikenberry, 2011).

ويشترك المنهجان في إبراز تعقيد العلاقات الدولية وتعدد المستويات والفاعلين، وهو ما يسمح بفهم الظواهر الدولية على نحو أكثر دقة مقارنة بالرؤية الثنائية للواقعية أو الليبرالية الكلاسيكية.

2. نقاط الاختلاف

رغم هذا الالتقاء، تظهر الفروق بين المقاربتين بشكل واضح في عدة محاور:

التوسع في مفهوم القوة والأمن: ما بعد الواقعية توسع مفهوم القوة لتشمل العلاقات الشبكية، النفوذ المعرفي، والقدرة على تشكيل الخطاب السياسي، بينما تركز على الأمن كظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الجيش، الاقتصاد، التكنولوجيا، والبيئة (Buzan, Waever & de Wilde, 1998). أما بعد الليبرالية فقد تركز أكثر على شرعية النظام والمؤسسات الدولية وقدرتها على التوفيق بين مصالح الدول الكبرى والصغرى، مع إبراز أزمات الشرعية، حدود الحوكمة العالمية، والاستقطاب الدولي (Ruggie, 1998; Ikenberry, 2011). التركيز على الدولة: ما بعد الواقعية تولي اهتمامًا أكبر لشبكات الفاعلين والفاعلية العملية للدولة داخل نظام متعدد المراكز، أما بعد الليبرالية تُركز على المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية، وكيفية تأثيرها في توزيع السلطة والشرعية ضمن النظام الليبرالي العالمي. كما تُظهر هذه المقارنة أن كل مقارنة توفر أدوات تفسيرية مختلفة:

(1) ما بعد الواقعية تفيد بشكل خاص في دراسة الصراعات الحديثة، الأبعاد المعقدة للأمن، ودور الفواعل غير الدوليين.

(2) ما بعد الليبرالية تمنح الباحث القدرة على فهم ديناميات الشرعية، الاستقطاب الدولي، وأدوار المؤسسات الدولية.

هذا التحليل يؤكد أن الجمع بين المقاربتين يمكن أن يوفر إطارًا أكثر تكاملاً لفهم التغيرات البنوية والسياسية في النظام الدولي الحديث، حيث تستفيد كل مقارنة من قوة الأخرى لتفسير الظواهر المعقدة والمتشابكة بشكل أفضل (Baylis, Smith & Owens, 2020).

المطلب الثاني: مدى القدرة التفسيرية لكل مقارنة

تُظهر الدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية أن التفسيرات التقليدية القائمة على الواقعية والليبرالية وحدها لم تعد كافية لفهم التحولات المعقدة في السياسة العالمية الراهنة، مما دفع المنظرين إلى تطوير مقاربات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية كأطر تفسيرية نقدية، في حين ظلّت الواقعية تركز على دور الدولة وصراع القوى في نظام فوضوي، تُشير بحوث معاصرة إلى أن هذه النظرة لا تعالج بعمق القضايا العابرة للدول مثل التهديدات السيبرانية، التغيرات الاقتصادية، وتأثير الفاعلين غير الدوليين، وهو ما يتطلب إعادة نظر في مفهوم القوة والأمن في سياق عالمي أكثر تعقيدًا.

وعلى جانب آخر، أثرت مقارنة ما بعد الليبرالية في نقد أسس الليبرالية الكلاسيكية التي تركز على قدرة المؤسسات الدولية على تنظيم العلاقات بين الدول وتعزيز التعاون، إذ يرى بعض الباحثين أن تراجع فاعلية هذه المؤسسات وصعود النزعات القومية والتحولات في موازين القوة يجعل من الصعب تحقيق النظام الليبرالي العالمي وفق نمطه التقليدي و بناءً عليه، تُعد مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية جهودًا نقدية لتعزيز القدرة التفسيرية للنظرية الدولية، من خلال التركيز على المتغيرات الديناميكية في عالم متعدد الأقطاب، حيث لا يكفي الاعتماد على الدولة وحدها أو المؤسسات الدولية بشكل حصري، بل يتطلب النظر إلى الفاعلين المتعددين، التحديات غير التقليدية، والتحولات في بنية النظام الدولي والمعرفة السياسية المعاصرة.

المطلب الثالث: أفق التعددية النظرية في العلاقات الدولية



يشير أفق التعددية النظرية في العلاقات الدولية إلى التحول المعرفي الذي يعترف بتعدد الأطر التفسيرية الممكنة بدل الاعتماد على نظرية واحدة أحادية الاتجاه مثل الواقعية أو الليبرالية لوحدها، وذلك استجابةً لتعقيدات النظام الدولي المعاصر واختلاف طبيعة الظواهر السياسية العالمية ومتغيرات القوة والأمن والتفاعل بين الفواعل المختلفة، فبينما تعجز النظريات الكلاسيكية في كثير من الأحيان عن تقديم تفسير شامل للظواهر الدولية تتجه التعددية إلى إعداد مسار تحليلي يسمح باندماج رؤى نظرية متعددة تعزز القدرة على الفهم والتفسير والتحليل داخل الحقل النظري. وتشدّد الأدبيات المعاصرة على أن النظرية في العلاقات الدولية بالفعل تنسجم بتعددية حقيقية، وأن هذا التعدد لا يعني بالضرورة تراجعاً إلى النسبية المطلقة، بل يمكن أن يُنظر إليه كأداة قيّمة ذاتياً وعملياً لفهم المشكلات الدولية من زوايا مختلفة وإجراء حوار منهجي بين النظريات لإنتاج تفسير أكثر شمولية لسلوك الدولة والفاعلين الآخرين، وهو ما يعزز التفسير النظري عند توظيف هذه المناهج معاً بدلاً من التعامل معها في عزلة تامة. (Miao, 2023)

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الأطر الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية، لم تعد كافية لتفسير التحولات المعقدة في النظام الدولي المعاصر. وأظهرت مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية قدرة نقدية وتحليلية على إعادة بناء مفاهيم القوة، الأمن، والفاعلية الدولية، مع معالجة دور الفواعل غير الدولتية والتحديات المعاصرة متعددة الأبعاد. كما أكد البحث أن التعددية النظرية تمثل أفقاً معرفياً يسمح بتكامل الأدوات التحليلية وتجاوز الثنائيات التقليدية، ما يعزز القدرة التفسيرية ويفتح آفاقاً واسعة للبحث المستقبلي في العلاقات الدولية.

أبرز النتائج

أبرز النتائج

1. تبين أن الواقعية والليبرالية التقليدية لم تعد قادرة على تفسير جميع التحولات البنوية والمعرفية في النظام الدولي المعاصر، خصوصاً في مواجهة صعود الفواعل غير الدولتية وتداخل الأمن بالاقتصاد والتكنولوجيا.
2. أظهرت مقارنة ما بعد الواقعية إمكانية إعادة تعريف مفاهيم القوة، الأمن، والفاعلية الدولية، مع التركيز على التعقيد، الخطاب، والشبكات كعوامل أساسية في التحليل الدولي.
3. أبرزت مقارنة ما بعد الليبرالية أوجه ضعف النظام الليبرالي العالمي، وحدود المؤسسات الدولية والعمولة، مع تقديم نقد منهجي لأزمة الشرعية والاستقطاب الدولي.
4. أكدت الدراسة أن التعددية النظرية توفر أفقاً معرفياً وتفسيرياً يسمح بدمج أدوات التحليل المختلفة، وتجاوز الثنائية التقليدية بين الواقعية والليبرالية، مما يزيد القدرة على فهم ديناميات النظام الدولي المتغير.
5. سلطت الدراسة الضوء على ضرورة استخدام مقاربات متعددة لتمكين البحث العلمي من تقديم تحليلات أكثر شمولية ومرونة لمواجهة التحولات الدولية الحديثة.

الإسهام العلمي للبحث

يساهم هذا البحث في تطوير النظرية في مجال العلاقات الدولية من خلال تقديم تحليل نقدي معمق لتفكك الأطر الكلاسيكية، وإبراز مقاربتنا ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية كبدايات تفسيرية قادرة على استيعاب التحولات المعاصرة في النظام الدولي. كما يعزز البحث أفق التعددية النظرية كإطار تكاملي يسمح بالدمج بين أدوات التحليل المختلفة ومستويات الفاعلين المتنوعة، ما يزيد من القدرة التفسيرية للنظريات ويتيح فهماً أكثر شمولية وديناميكية للسياسات الدولية. كما يفتح البحث المجال أمام مراجعات مستقبلية للنظريات الكلاسيكية، ويوفر قاعدة معرفية لتوظيف مقاربات نقدية تفسر بوضوح الصراعات، التعاون، والتحول البنوية في النظام الدولي الحديث.

آفاق دراسات مستقبلية



تشير نتائج هذا البحث إلى وجود فرص واسعة للبحث المستقبلي في مجال العلاقات الدولية، تركز على التوسع في مقاربات ما بعد الواقعية وما بعد الليبرالية وتطبيقاتها العملية في سياقات جديدة. من أبرز هذه الآفاق:

1. يمكن للبحوث المستقبلية دراسة دور المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، والحركات العابرة للحدود في التأثير على سياسات الأمن والاقتصاد، وربط ذلك بمفاهيم القوة الناعمة والذكية.
2. تشجع النتائج على استخدام مقاربات متعددة ومتكاملة لتحليل النزاعات، التعاون الدولي، والتحويلات البنوية، مع الجمع بين أدوات كمية ونوعية لتحسين القدرة التفسيرية.
3. تتيح آفاق البحث تحليل دور الثورة الرقمية، الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوة والفاعلية الدولية، وربط ذلك بالأطر النظرية الحديثة.
4. فتح آفاق لإعادة تقييم مفاهيم الواقعية والليبرالية الكلاسيكية في ضوء التحويلات العالمية، ودمج عناصر نقدية من المقاربتين المعاصرتين لتحسين القدرة التفسيرية للأطر التقليدية.
5. تشجع النتائج على إجراء دراسات مقارنة بين مدارس النظرية المختلفة، بما يخلق بيئة أكاديمية متكاملة تعزز الفهم النقدي والتحليلي للسياسات الدولية المعاصرة.

بهذه الطريقة، يقدم البحث أساسًا منهجيًا ونظريًا لإثراء الدراسات المستقبلية، بما يساهم في تطوير النظرية العملية والتفسيرية للعلاقات الدولية، ويعزز القدرة على مواجهة تحديات النظام الدولي المعقد والمتغير.

Refrance

- 1) Baylis, J., Smith, S., & Owens, P. (2020). *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (8th ed.). Oxford University Press.
<https://global.oup.com/academic/product/the-globalization-of-world-politics-9780192898142?cc=eg&lang=en&>
- 2) Buzan, B. (2004). *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation*. Cambridge University Press.
<https://scispace.com/pdf/from-international-to-world-society-english-school-theory-1pctm4i4ub.pdf>
- 3) Buzan, B., Waever, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.
https://www.academia.edu/39047709/Buzan_Waever_and_De_Wilde_1998_Security_A_New_Framework_For_Analysis
- 4) Dunne, T., Kurki, M., & Smith, S. (2016). *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (4th ed.). Oxford University Press.
<https://global.oup.com/academic/product/international-relations-theories-9780192866455?cc=eg&lang=en&>
- 5) Ikenberry, G. J. (2011). *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton University Press.
<https://gji3.scholar.princeton.edu/publications/liberal-leviathan-orgins-crisis-and-transformation-american-world-order>
- 6) Miao, Y. (2023). *Promoting Theoretical Pluralism in International Relations: Through the Empirical Case of Realism and Constructivism*. [Online] Available at



https://www.researchgate.net/publication/375786488_Promoting_Theoretical_Pluralism_in_International_Relations_Through_the_Empirical_Case_of_Realism_and_Constructivism

7) Morgenthau, H. J. (1948). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (5th ed.). McGraw-Hill.

<https://share.google/Uf12pOD0xESpe1FsL>

8) Rengger, N. (2011). Pluralism in International Relations Theory: Three Questions. International Studies Perspectives, 16(1), 32–50. Available online

https://www.researchgate.net/publication/268528521_Pluralism_in_International_Relations_Theory_Three_Questions

9) Ruggie, J. G. (1998). Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization. Routledge.

<https://www.routledge.com/Constructing-the-World-Polity-Essays-on-International-Institutionalisation/Ruggie/p/book/9780415099912>

10) Waltz, K. (1979). Theory of International Politics. Addison-Wesley>

https://dl1.cuni.cz/pluginfile.php/486328/mod_resource/content/0/Kenneth%20N.%20Waltz%20Theory%20of%20International%20Politics%20AddisonWesley%20series%20in%20political%20science%20%20%20%201979.pdf

11) E-International Relations (E-IR). (n.d.). Realism and Liberalism in Modern International Relations. Available online

<https://www.e-ir.info/2011/07/02/realism-and-liberalism-in-modern-international-relations/>

12) Aradi, W. (2019). Comparative Perspectives on International Conflict, Cooperation and Integration. Cairo: Arab Thought Foundation.

<https://siyatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue061/Documents/Siyassat61-2023-Issue.pdf>

13) Al-Qahtani, A. H. (2021). A Critical Analytical Study of the Development of Realist Theory in International Relations. Riyadh: King Saud University Press.

https://www.researchgate.net/publication/325792512_A_Critical_Positivist_Analysis_of_Tatweer_Policy_in_Saudi_Arabia

14) Mustafa, M. K. M. (2022). Exploring the Explanatory Capacity of Liberal Theory in a Changing World. Alexandria: University of Alexandria Press

<https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1353833-pt.com>